



أزمة التحصيل الدراسي في المغرب:

مقاربة تربوية، فلسفية

الباحث محمد رتيبي

باحث في الفلسفة السياسية المعاصرة

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المغرب

ملخص:

يعرف التحصيل الدراسي بأنه اكتساب المتعلم لمجموعة من الكفايات¹ والمعارف والمهارات الضرورية للتعامل مع وضعية مشكلة² سواء كانت حقيقية أو مفترضة. فهو مفهوم إجرائي يمكن التحقق منه تجريبيا من خلال تطبيق معايير محددة من قبل المدرسين أثناء وضعهم لامتحانات. فالتحصيل الدراسي يشكل بلا ريب، مؤشرا للحكم على مدى تمكن المتعلم من الكفايات الأساسية المحددة في المنهاج³، لذلك نجده قد حظي باهتمام بالغ من لدن المجلس الأعلى للتربية والتكوين في التقرير التركيبي لسنة 2008. الذي أشار لوجود اختلافات على مستوى التحصيل الدراسي، في مجموعة من المواد المدرسية في مقدمتها اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات، فضلا عن العلوم الطبيعية⁴ وقد زادت جائحة فيروس كورونا في تكريس هذه الأزمة. هناك عدة عوامل تقف وراء ضعف التحصيل الدراسي، منها ما يرتبط بالمقررات الدراسية، ومنها ما يرجع إلى عدم الاهتمام الكافي بالموارد البشرية من أجل تطوير أدائها وتجويده، ومنها ما يرتد إلى الجانب الاجتماعي وإلى الفروقات الإقتصادية بحسب الجهات. أمام هذا الوضع، فإن الدولة مطالبة ببذل مجهود أكثر سواء على المستوى التربوي، من خلال إعادة النظر في بعض المقررات ونظام التقويم، أو على مستوى حفز ودعم بعض الجهات في المملكة وإرساء نوع من العدالة المجالية التي تفضي إلى تكافؤ الفرص بين المتعلمين.

الكلمات المفتاحية: [التحصيل الدراسي - الكفايات - صعوبات التعلم - السياسات التربوية - نظام التقويم - العدالة المجالية]



على سبيل التوطئة:

يشكل التحصيل الدراسي غاية للعملية التعليمية التعلمية، ويعتبر مؤشرا حاسما للحكم على مدى تمكن المتعلم من الكفايات الأساسية المقررة في المنهاج، كما يشكل منطلقا لا غنى عنه لتقويم السياسات التربوية، وللجهود التي بذلتها المملكة المغربية في سبيل تجويد الممارسة التربوية. فقد انخرطت بلادنا في مجموعة من الإصلاحات الهادفة للنهوض بمنظومة التربية والتكوين، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إيمانا منها بأن تأهيل الموارد البشرية، وتسهيل ولوجها لسوق الشغل يعتبر قاطرة من قاطرات التنمية.

غير أن التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للتربية والتكوين، يكشف عن مجموعة من المشاكل التي تعترض المتعلمين، على رأسها مشكلة ضعف التحصيل الدراسي في مجموعة من المواد المدرسة مثل اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم الطبيعية.

يلعب المجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي تم إحداثه بموجب الفصل 38 من دستور المملكة وظيفة استشارية، ومن ثمة فهو يتدخل على مستوى وضع السياسات الكبرى في بلادنا، وكذا تشخيص مكامن الخلل. لذلك فقد تنبه من خلال تقريره التركيبي، إلى أن ما يقارب النصف من تلميذات وتلاميذ التعليم الأساسي يعانون من صعوبات، سواء على مستوى بناء التعلّمات أو على مستوى اكتساب الكفايات والمهارات. الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل:

أين تتجلى أزمة التحصيل الدراسي لدى المتعلمين في التعليم الأساسي؟ لماذا لم تتجاوز هذه التعثرات إلى يومنا هذا رغم كثرة الإصلاحات وتعاقب السياسات التربوية؟ هل تكمن العلة فقط في المناهج وطرائق التدريس المعتمدة أم أن المشكلة تتجاوز ذلك بكثير؟ متى يتم الانتقال من مناهج وطرائق التدريس التي ترهق المتعلم والمدرس على حد سواء دون أن يكون لها مؤشر إيجابي واضح وقابل للقياس إلى مناهج وطرائق تعلم أكثر إجرائية وعلمية؟ أليس تدني التحصيل الدراسي، خاصة في التعليم الأساسي – والذي تفاقم مع جائحة فيروس كورونا- يطرح السؤال بخصوص مسؤولية الحكومات المتعاقبة ومدى التزامها بتطبيق العدالة المجالية بين مناطق المغرب المختلفة؟

1- مؤشرات الأزمة على مستوى التقارير الرسمية:

يشير التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى وجود أزمة حقيقة على مستوى التحصيل الدراسي، في التعليم الأساسي، حيث يعترف بأن ما يقارب النصف من التلميذات والتلاميذ يعانون من مشكل، على سبيل المثال نجد أن الإحصائيات، تشير إلى أن التلاميذ والتلميذات الذين لا يواجهون مشكل في المرحلة الابتدائية تتراوح ما بين 27% كحد أدنى و 46% كحد أقصى، وهو ما يعني بأننا لم نصل حتى إلى مرحلة النصف من المتعلمين المتحكمين في التعلّمات. تشمل هذه النسب مجموعة من المواد المدرسية على رأسها اللغة العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم الفيزيائية والكيمياء⁵.

أما التعليم الثانوي الإعدادي فهو ليس أفضل حالا، حيث تتراوح نسبة التلاميذ الذين ليس لديهم مشاكل على مستوى التحصيل ما بين 23% كحد أدنى و 43% كحد أقصى. إذ نلاحظ بأن المشكل يكمن في نفس المواد. وهو ما قد يعني بأن المشكل ليس عرضيا، بل له أسباب معينة، لا يمكن تفسيرها بمجرد ضعف أداء بعض المدرسين أو تعقد بعض مناهج المواد فحسب، بل يمكن أن تكون هناك أسبابا أخرى. ذلك لأننا لو افترضنا هذه الفرضية الأخيرة، لكانت النسب عشوائية بين مختلف الجهات، في حين نلاحظ بأن جهات مثل جهة الدار البيضاء تنصدر نسبة التحكم في نسبة التحصيل الدراسي⁶



علاوة على ذلك، يضيف التقرير، بأنه على مستوى اللغات، يجد أغلب المتعلمين صعوبات على مستوى التعبير الكتابي، فضلا عن تلك الصعوبات المرتبطة بالقراءة لدى فئة المتدربين في التعليم الابتدائي. يسجل التقرير إذن وجود ارتباك لدى فئة عرضية من هؤلاء المتدربين. إذا كانت هذه الصعوبات واقع لا يمكن التغاضي عنه، فإن جائحة فيروس كورونا قد أدت إلى تعميق هذا المشكل فقد "فاقت أزمة كوفيد 19 عوامل الضعف⁷ هاته، بحيث ساهم توقف الدراسة خلال الفترات الأولى من الحجر الصحي، وضعف استعداد النظام التعليمي على التأقلم مع نمط التدريس عن بعد، في تفاقم التفاوتات فيما يخص مستوى تحصيل التلاميذ وإضعاف أداء المنظومة التعليمية بأكملها"⁸

لا جرم إذن، أن أزمة التحصيل الدراسي، وانطلاقا من التقارير التي استندنا عليها، إنما هي أزمة مرتبطة بعدة عوامل، وقد كانت مصاحبة للنظام التعليمي المغربي، وهذا ما يفسر تعاقب السياسات التربوية⁹ وإن كانت جائحة فيروس كورونا قد ساهمت في تعميقها، ويعود ذلك إلى عدة أسباب على رأسها أن أغلب المؤسسات التعليمية لم تكن مستعدة للتعامل مع الأزمة التي خلقها الفيروس سبب ضعف بنيتها التحتية. لقد أدى التوقف الفجائي للدراسة إلى حصول هوة بين التعلّات السابقة والتعلّات اللاحقة، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الكفايات ترتبط بصيرورة من التعلّات المترابطة.

2- أسباب أزمة التحصيل الدراسي:

يرى الباحثون في مجال علوم التربية، أن أزمة التحصيل الدراسي وصعوبات التعلم، ترتد لمجموعة من العوامل، يتداخل فيها هو ذاتي بما هو موضوعي بما هو سوسيوثقافي. ذلك أنه من غير الممكن اختصار الأزمة في بعد واحد، لذلك نجد الأبحاث تؤكد على أهمية الجوانب العقلية والنفسية والبدنية مستندة في ذلك لتقارير علم النفس والنورولوجيا¹⁰ كما أن التقارير الرسمية التي أنجزت من لدن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، تولي أهمية خاصة لدور الموارد البشرية العاملة في القطاع، فضلا عن التفاوتات الاقتصادية والمجالية، وهو ما يستدعي مقارنة شمولية للأزمة، وليس التعامل معها بطريقة اختزالية.

1-2-1 العوامل النفسية والعصبية للمتعلم:

يشير الباحثان محمد أبو شعيرة وناثر أحمد غباري في كتابهما "صعوبات التعلم بين النظرية والتطبيق" إلى أن العوامل النفسية والعصبية تلعب دورا في استيعاب التعلّات الأساسية خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة، خاصة وأن التشكيلات النفسية والعصبية تكون في بداية تكوينها، ذلك أن أي خلل على المستوى البدني (في الدماغ مثلا) أو الصدمات النفسية مثلا، إنما تؤدي إلى قصور على مستوى العمليات الوظيفية. لذلك نجد أن الأطباء الذين عملوا على تشخيص صعوبات التعلم لدى الأطفال، قد وظفوا التشخيص عن طريق "خريطة النشاط الكهربائي للمخ"¹¹

والملاحظ أن الأبحاث في مجال "الطب العصبي" قد ذهبت إلى أن الجهاز العصبي المركزي له دور حاسم في عمليات الإدراك، ومن ثمة، فإن أي خلل على مستوى هذا الجهاز المعقد، إنما يؤثر على العمليات الإدراكية والمعرفية واللغوية والدراسية والمهارات الحركية لدى الطفل¹²

انطلاقا من كل ذلك، تقترح هذه الدراسات، بأن يخضع الطفل الذي يعاني من صعوبات على مستوى التعلم، لنوع من التشخيص المبكر، حتى يتم التعامل معه بالشكل المناسب، عن طريق العقاقير والأدوية.

يرى آخرون بأن الطفل في البداية، إنما يبدأ بالقيام بأنشطة حركية، وبالتالي، فإن جميع أنماط التعلم، إنما تعود إلى نشاطه الحركي، وهذه الأنشطة الحركية تتطور لاحقا إلى مستويات أكثر تعقيدا من النشاط تعرف بالأنشطة الإدراكية. لذلك يقترح أنصار النظرية



الإدراكية-الحركية¹³ أن يتم التعامل مع صعوبات التعلم وسوء التحصيل الدراسي على أنه نتيجة منطقية لخلل على مستوى الجانب " الحسي-الحركي "

يمكن أن تتمظهر لنا المشاكل الحركية-الإدراكية على مستوى مجموعة من المؤشرات، فالمتعلمون الذي يعانون من هذه المشاكل، يواجهون صعوبات في الكتابة أو سوء تنظيم ورقة الإجابة أثناء الامتحانات. أو حتى القدرة على فهم موضوع الاختبار. لكن على الرغم من ذلك، يرى البعض بأن هذه العوامل غير كافية لشرحها لتفسير أزمة التحصيل الدراسي، خاصة وأن نسبة التحصيل الدراسي قد تفاوتت من فئة عمرية إلى فئة أخرى، فضلا عن أنها تفاوتت بين البلدان، وفي بعض الأحيان حتى داخل مناطق البلد الواحد.

يعتبر بعض الباحثين أن "التحصيل الدراسي هو كل أداء يقوم به الطالب في الموضوعات المدرسية المختلفة والذي يمكن إخضاعه للقياس عن طريق درجة الاختبار وتقديرات المدرسين أو كليهما"¹⁴

2-2-العوامل الجسدية:

تلعب الصحة البدنية دورا أساسيا في تحديد مدى استيعاب التلميذ للتعليمات، ذلك أن أي تدهور في الصحة البدنية إنما يؤدي إلى ضعف استعداد المتعلم للتعلم، فضعف النظر أو السمع والمشاكل المرتبطة بالنطق والحركة تولد ضعف على مستوى استيعاب المتعلم، وتمكنه من التعليمات المحددة في المنهاج، لذلك ينصح العديد من الباحثين بضرورة توفير الرعاية الصحية للمتعلمين، حتى لا يكون المرض سببا من أسباب تعميق التفاوتات بين المتعلمين، فالطفل المريض "يتعرض للضعف أو قد يضطر إلى إهمال واجباته، فيتخلف عن زملائه وتفوته الدروس حتى يغيب، ويصبح تحصيله الدراسي صعبا عكس التلميذ الذي يكون في صحة جيدة يشعر بالسعادة ويكون تحصيله أحسن"¹⁵

2-3-عدم مراعاة الاستعدادات العقلية للمتعلمين:

مما لا شك فيه أن الجوانب العقلية تعتبر محددًا أساسيًا يمكن المتعلم من امتلاك الكفايات المختلفة المحددة في المنهاج، فالمتعلمين ليس لهم نفس الاستعداد العقلي، كما أن اختلاف أنواع الذكاء، وعدم مراعاة المدرس لهذا الاختلاف يساهم في تأخر العديد من المتعلمين.

إذا كان الأطفال بحسب، صاحب نظرية الذكاءات المتعددة، يولدون بكفاءات ذهنية متعددة، فإن للتربية دور فعال في تنمية الكفاءات الضعيفة وتعزيز الكفاءات القوية، فالذكاء لا يرتبط بجانب واحد، ذلك أنه إذا كان الذكاء هو القدرة على حل المشكلات أو إنتاج أعمال (ذهنية أو يدوية) فإن من الواجب مراعاة إخلاف مظاهر الذكاء. إن العملية الذهنية التي يقوم بها التلميذ تتنوع بحسب الوضعية التي يوجد فيها وكذا الواجبات التعليمية التي تسند إليه.

إذا نحن سلمنا باختلاف ميولات وقدرات المتعلمين، فإن اعتماد نمط واحد من التدريس لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تعميق الفروقات بين المتعلمين.

إذا كان الذكاء بحسب غاردنر ليس سوى القدرة على حل المشكلات وإبداع إنتاجات ذات قيمة في مجال أو أكثر من المجالات الثقافية التي تحظى بتقدير واهتمام في البيئة الاجتماعية للفرد فإنه من غير الصائب ربط الذكاء بعدد محدد من القدرات، كالذكاء اللغوي والرياضي-المنطقي اللذان يحضيان على تقدير البيئة المدرسية ويفرضان هيمنتها في اختبارات الذكاء التقليدية، بل يجب أن يتسع مفهوم الذكاء ليشمل قدرات متنوعة.



4-2 خصائص في التكوين ومشكل في التوزيع:

واحد من بين أسباب أزمة التحصيل الدراسي هو ضعف مؤهلات عدد من المدرسين، حيث يعترف تقرير "المجلس الأعلى للتربية والتكوين" بالنقص الذي يعانيه المدرسون سواء فيما يتعلق بالتكوين الأساس أو المرتبط بكفايات التدريس. هذا علاوة على أن "هيئة التفتيش لا تقوم دائما بدورها اتجاه المدرسين في التوجيه والتأطير والدعم، ويقتى عملها في الغالب منحصر في المراقبة التربوية"¹⁶

هناك عامل آخر ينضاف إلى هذا العامل، وهو المرتبط بسوء توزيع الموارد المالية من أجل استثمارها في توفير البنية التحتية اللازمة لمهنة التدريس، فالعديد من المدارس خاصة في الوسط التربوي، تعاني فضلا عن النقص في أطر هيئة التدريس، نقصا على مستوى الحجرات الدراسية، الأمر الذي يدفع الإدارة التربوية للمؤسسة إلى دمج الأقسام- في محاولة لحل مشكل الخصائص- مما يخلف مشكل الاكتضاض، حيث يصل عدد بعض الحجرات الدراسية إلى 50 تلميذ وتلميذة.

هذا وعلى الرغم من تأكيد المذكرات الوزارية¹⁷ على ضرورة أن لا يتجاوز عدد التلاميذ 30 تلميذا في القيم كحد أقصى، إلا أن الواقع الفعلي يكشف العكس، حيث قد يصل العدد إلى ما يقارب الضعف. ومن الأمور التي تفسر هذه الظاهرة (الاكتضاض) ضعف التمويل الحكومي للمدارس العمومية، بالإضافة إلى مشكلة ترشيد النفقات لدى بعض الأكاديميات، حيث تتمتع مدارس بمواصفات جيدة (أغلبها في المراكز الحضرية) في مقابل ضعف في بنية المدارس والفرعيات المتواجدة في المناطق القروية في العديد من جهات المملكة.

4-2 مناهج تقليدية في حاجة إلى تجديد:

من بين الأسباب التي أفضت إلى أزمة التحصيل الدراسي وضعف جودة التعليمات لدى العديد من التلميذات والتلاميذ، نجد أن أغلب المناهج -رغم كونها تقدم نفسها على أنها مناهج حديثة- إلا أنها تظل في الأصل مناهج تقليدية، فهي تقدم دروسا طويلة بالمقارنة مع محدودية الزمن المخصص للتعليمات، إنها مناهج تركز على الجانب المعرفي وتغفل الجوانب الأخرى.

على سبيل المثال، فهذه المناهج تغيب الأنشطة التعليمية المرتبطة بالنشاط البدني، لكون الخلفية التي بنيت عليها لا تستقيم مع فكرة وجود أشكال متعددة من الذكاء. هذا بالإضافة إلى أنها لا تركز على الجانب الوجداني¹⁸ زد على ذلك أنه في كثير من الأحيان يجد التلميذ نفسه أمام معارف في مواد غير منسجمة مع بعضها البعض، بينما المبدأ الذي يجب أن يسود هو تكامل المناهج مع بعضها البعض وفق فلسفة تراعي مختلف الأبعاد المشكلة لشخصية المتعلم.

علاوة على ذلك، هناك عدد كبير من المناهج الحالية لم تستطع التخلص من النظرة التقليدية التي ترى في المدرس مالكا للمعرفة، بحيث يكون المتعلم مجرد متلقي، وفي أحسن الأحوال تكون له أدوار ثانوية في بناء التعليمات، فضلا على أنها لا تولي أهمية كبيرة لتنويع طرائق التدريس.

تعرف طرائق التدريس بأنها "أنماط سلوك المدرس داخل الفصل، يحاول بها التفاعل مع التلاميذ والمادة العلمية للوصول إلى أفضل نتائج ممكنة لعملية التعليم والتعلم"¹⁹

ولما كان من غير الممكن أن توجد طريقة نموذجية للتدريس، لأن ذلك يتطلب تحقيق جميع الكفايات المستهدفة، مع مراعاة مختلف الفروق بين شخصيات المتعلمين، و حتى لو افترضنا وجود طريقة كهذه فإنه من غير الممكن تطبيقها على مختلف المواد



الدراسية، نظرا لخصوصية كل مادة من المواد، لذلك، فالمنهاج مطالب بالتنصيص على أهمية تنوع طرائق التدريس، بوصفها دعامة تربوية تنسجم مع النظريات التربوية المعاصرة.

وعلى الرغم من أن الكتب المدرسية تحتوي على العديد من المواد التعليمية، إلا أن المدرس يجد نفسه في كثير من الأحيان مضطرا إلى تغيير بعض هذه الموارد لكونها لا تتناسب مع استعدادات المتعلم العقلية والجسدية والوجدانية.

6-2 تقويم تقليدي:

تشير كلمة تقويم بحسب بعض الدراسين إلى "استخراج قيمة من شيء (...). فيكون التقويم بذلك هو إبداء حكم قيمة حول فعل أو سلوك أو تعلم، بناء على معطيات إحصائية كمية ملموسة²⁰" وتهدف عملية التقويم الدراسي بحسب ذات الباحث إلى:

✓ التحقق من امتلاك المتعلم لمجموعة من الكفايات،

✓ الحكم حسب معايير وأهداف محددة بشكل مسبق²¹

✓ قياس الكفاءة لدى المتعلمين.

التقويم إذن، من خلال هذا التعريف، يشكل وسيلة إجرائية يتم من خلالها تقييم مدى امتلاك المتعلم لقدرات أو مهارات محددة. ولأنه يشكل أهم لبنة من لبنات العملية التربوية، فيجب أن يكون مستمرا ومواكبا لسيرورة بناء التعلّمات، وليس تقويما مرحليا، حيث نجد أن هذا النوع هو الأكثر انتشارا في الأوساط التربوية.

إن التقويم التقليدي، بعيد عن أن يستند على معايير ومؤشرات قابلة للقياس، فهو لا يتيح تشخيص الاختلالات والعصوبات بدقة، وبالشكل الذي يجعل المدرس يضع خطة فعالة للدعم، لذلك يجب مراجعة أساليب التقويم، حيث ينتبه أحد الباحثين إلى أن أساليب التقويم الحالية تطرح مشكلا في بعض المواد على رأسها مادتي الفلسفة والاجتماعيات في السنة الثانية باكالوريا، حيث لا يمكن للاختبارات أن تجري بنوع صحيح أو خطأ أو من خلال المزاوجة بين عبارتين، بل تعتمد على "الاختبارات المقالية التي تشوبها بدورها... اختلالات شتى، من قبيل أنها تفتح المجال على مصراعيه لذاتية ومزاجية المدرس، كما أن هذه الاختبارات لا تتيح لنا إمكانية تقويم القيم والاتجاهات²²"

3- التربية والتدريس من وجهة نظر فلسفية:

السؤال الأساسي الذي يطرحه الفيلسوف هو كالتالي: ما الغاية من التربية والتدريس؟ إذا استطعنا الإجابة على هذا السؤال عندئذ سيصبح بإمكاننا تقرير أي الطرق أكثر ملاءمة.

يذهب البرغماتيون إلى أن التربية عملية طبيعية، حيث يصبح بمقدور المرء من خلالها أن يتكيف مع وسطه الاجتماعي ومع تراث الإنسانية على نحو عام، فالتربية هي الآلية التي تتيح "نقل" منجزات البشرية للأجيال اللاحقة ومن ثمة العمل على تطويرها. هذا الأمر يستدعي من وجهة نظر البرغماتيين مراعاة جانبين: الجانب النفسي والجانب الاجتماعي دون يكون لأحدهما السبق على الآخر²³ والمقصود هنا إيجاد نوع من التوافق بين احتياجات الفرد واحتياجات الجماعة، فلو نحن أقمنا عملية التربية والتدريس دون مراعاة لنشاط الطفل العقلي، فإن ذلك يؤدي إلى العشوائية.

لقد بين جون ديوي، اجتماعية التربية "بعملية تمييز أوضح معناها بين الكائنات الحية والكائنات الجامدة أولا، ثم في داخل سلسلة الكائنات الحية نفسها بين الإنسان والحيوان ثانيا (...). نستطيع أن نفرق بين الكائنات الجامدة على أساس أن الأولى تستطيع أن تحافظ على كيانها، بينما الثانية لا تستطيع ذلك، فأنت تستطيع مثلا أن تمسك بالحجر أو قطعة الخشب فتفتتها دون أن يملكها



من أمر نفسيهما شيئاً كي يحافظا على كيانهما. أما الكائن الحي فهو مهما تعرض لقوى تحاول تحطيمه وإمامته، إلا أنه يبذل الجهد لتلافي ذلك محافظة منه على كيانه، بالإضافة إلى ما يبذله من جهد لتكييف نفسه وفق بيئته"

من وجهة نظر البرغماتيين، يدرك الفرد تمام الإدراك أنه غير منفصل عن الجماعة، ومن ثمة فتجابه لا يتوقف عند حدود تحقيق أهدافه الشخصية بل لا بد أيضاً من أن يحقق احتياجات الجماعة وفق ما ارتضته لنفسها من مقاييس ومعايير، وبذلك فإن المناهج مطالبة بأن تنشئ تحقيق غاية التوافق بين نجاح الفرد ونجاح المجتمع، مادام الواحد منهما مرتبط بالآخر على نحو جدي.

يعتقد البرغماتيون أن المتعلم يجب أن تعطى له قيمة أكثر من المادة الدراسية، وهذا "هو النقد الذي يوجهونه إلى المنهج القديم... الذي وضع المادة الدراسية قبل الطفل"²⁴ هذا يفرض علينا حسب هؤلاء الفلاسفة أن نكيف التعليمات وفق الفئة العمرية التي يكون فيها المتعلم، وأن نركز على القدرات التي تجعل الطفل أكثر استعداداً للتعامل مع المشكلات والوضعيات الحياتية. فقد كانت المناهج التقليدية تتأسس على الاستيعاب والتدريب، وبالتالي كانت لا تعير اهتماماً كبيراً للتفكير الإبداعي، فلم يتجاوز التعلم كونه مسألة تكرار²⁵

يجب أن تأخذ العملية التربوية أن التعلم هو نتيجة عملية تفاعل بين الفرد وبيئته، فهناك أولاً المتعلم، وهناك ثانياً الجماعة التي يعتبر جزء منها، وبذلك يجب أن تكون غاية التعليم والتربية جعل الطفل يساهم في تقدم الحياة الاجتماعية وازدهارها. هاهنا تصبح عملية التربية ممارسة توجيهية وليست نوعاً من الوصاية التي كانت مفروضة على المتعلم في ظل المناهج التقليدية.

قصارى القول يعتقد البرغماتيون اعتقاداً راسخاً أن عملية التدريس يجب أن ترتبط بواقع الطفل وبحياته المعيشة، وأن تنصرف عن تلك المعارف الغارقة في التجريد والتي لا تسمن ولا تغني من جوع عندما يتعلق بالأمر بالتعامل مع وضعيات واقعية. فبناء شخصية المتعلم هي صيرورة متواصلة وهي لا تتم عبر التلقين بل عبر إقحامه في نوع من المحاكاة مع ضرورة أن يعتمد التدريس على التجريب وأن يبني المدرس ملاحظاته واستنتاجاته بناء على مؤشرات قابلة للقياس.



خاتمة:

لقد سعى المغرب منذ عقود إلى محاولة تجاوز أزمة التحصيل الدراسي والرفع من جودة التعلّمات وهو ما دفع الحكومات المتعاقبة منذ استقلال بلادنا إلى يومنا هذا، إلى تبني مجموعة من الإصلاحات وإقرار العديد من القرارات والتصورات، إلا أن هذه القرارات لم تساهم في تحسين وضعية التعليم والسبب هو أن الحكومات المتعاقبة أغلقت أن الأزمة مركبة، تتداخل فيها العديد من الجوانب، وأن أي إصلاح للمنظومة التربوية ببلادنا لا يجب أن يكون إصلاحاً جزئياً، بل إصلاحاً كلياً، يركز على الفاعلين الأساسيين في المنظومة التربوية وهما المدرس والمتعلم، وهو ما يستدعي الارتقاء بوضعية المدرسين المادية والاعتبارية وإقرار التكوين المستمر من أجل تطوير الممارسة المهنية، وتحسين ظروف تدرّس المتعلمين والمتعلّمتين ودعم الأسر الفقيرة وتجهيز المدارس بكل المرافق الضرورية للتعلّم، وإعادة النظر في المناهج التربوية واعتماد أخرى حديثة، تركز ليس على المعارف والتعلّمتات النظرية، بل على مختلف جوانب الذكاء لدى المتعلم والاستثمار فيها وتحفيزها.

لقد بينت جائحة فيروس كورونا عمق الأزمة التي تتخبط فيها المدرسة العمومية، فالعديد من التلاميذ والتلميذات في المغرب لم يتمكنوا من تتبع دروسهم بسبب عدم توفر مدارسهم على صبيب الأنترنت وقاعات تصوير الدروس، فضلاً عن عوز أسرهم المادي الذي حال دون اقتناء وسائل التعليم عن بعد، هذا ناهيك عن أن هناك عدد من المنطاق غير مرتبطة بالأنترنت من الأساس. لذلك، نعتقد بأن الدولة مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاستثمار في التعليم، عبر تخصيص ميزانيات مالية وتوزيعها وفق مبدأ الاحتياج، على أساس أن يكون الدعم الأكبر للجهاز الأكثر فقراً بالمقارنة مع باقي الجهات في إطار نوع من العدالة المجالية.

أخيراً هناك نماذج، حققت تقدم كبير في مجال التعليم، مثل سنغافورة وماليزيا، وهذا راجع بالأساس إلى اهتمامها بالموارد البشرية ودعم المتعلمين، بكل السبل الممكنة حتى تحقيق التفوق، وتبني مناهج علمية حديثة وتعلّمتات قابلة للقياس وهو الأمر الذي من الممكن تحقيقه في بلادنا.

الهوامش:

1- حسب مديريات الدراسات والاستراتيجيات التربوية، فإن الكفاية "معرفة التبعيّة إنّها القدرة على تبعيّة مجموعة من الموارد وذلك من أجل مجابهة وضعيات جديدة ومعقدة وبطريقة فعالة، وتطويرها يتم عبر عملية دمج وتناغم هذه الموارد كما قد تشير "الكفاية" إلى نسق من المعارف المفاهيمية الذهنية والمهارات العملية التي تتنظم في خطوات إجرائية، تمكن داخل فئة من الوضعيات من التعرف على المهمة" نقلاً عن محمد الصدوقي، المفيد في التربية، ص 39.

2- الوضعية المشكّلة الوضعية المسألة أو الوضعية التعليمية، ويقصد بها حسب لبيف "مجموعة من الظروف يوجد فيها الفرد، وتفرض عليه إقامة علاقات محددة ومضبوطة، مجردة وملموسة، مع الجماعة والبيئة التي يعيش ويتحرك فيها كما يمكن أن يقصد بها، وجود المتعلم في مجال بعده سيكولوجيا وماديا للتعلّم، أي وجوده ضمن مجموعة من المعطيات الذاتية والاجتماعية والمدرسية التي لها علاقة بالكفاية المراد تحقيقها" عن الأستاذ محمد الصدوقي، كتاب المفيد في التربية، ص 48.

3- يعرفه الأستاذ محمد الصدوقي بأنه "تخطيط للعمل البيداغوجي"، فهو لا يتضمن فقط مقررات المواد، بل أيضاً غايات التربية وأنشطة التعليم والتعلّم، وكذلك الكيفية التي بها يتم تقييم التعليم والتعلّم، يتضمن الأهداف والمحتويات والأنشطة ووسائل التقييم... فهو عبارة عن خطة عمل تتضمن الغايات والمقاصد، والأهداف والمضامين، والأنشطة التعليمية، وكذا الأدوات الديدانكتيكية "أنظر كتاب المفيد في التربية للأستاذ محمد الصدوقي.

4- المجلس الأعلى للتربية والتكوين، التقرير الموضوعاتي لسنة 2009 حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي 2008، التقرير التركيبي، ماي، 2009 صص 15-16.

5- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، ص 13



- 6- نفس التقرير، ص 16.
- 7- نلاحظ بأن النموذج التنموي حينما يتحدث عن عوامل الضعف يرجعها إلى عدة أسباب، ويعترف بأن منظومة التربية والتكوين في بلادنا لم تكن مستعدة للتعامل مع أزمات كأزمة كوفيد 19، ومن ثمة فهو يراهن على إعادة هيكلة المنظومة، وتزويد المؤسسات بالتجهيزات والمعدات التي تتيح استمرار المرفق البيداغوجي، وحفز الموارد البشرية في قطاع التربية والتكوين، فضلا عن ضرورة الرفع من أداها عبر التكوين المستمر واعتباره مستقبلا دعامة أساسيا يمكن الاستناد إليها في ما يتعلق بالترقيات. وكذا الرفع من نسبة النجاح من أجل تحقيق " نهضة تربوية" بلغة التقرير ذاته.
- 8- النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، أبريل 2021 ص 93.
- 9- يقصد بالسياسات التربوية مجموع السياسات التي ينجزها المكلفون بتدبير الشأن التربوي، والتي تجلت عبر مجموعة من الإصلاحات التي نفذتها الدولة منذ استقلال بلادنا إلى يومنا هذا، وهي تشمل على سبيل المثال " الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2008) والبرنامج الاستعجالي (2008-2012) والتدابير ذات الأولوية (2012-2015) فضلا عن الرؤية الاستراتيجية (2015-2030) والقانون الإطار 51,17
- 10- يدرس هذا العلم وظيفة الدماغ وآليات عمله، وتكوينه. وبالتالي تأثير الجهاز العصبي على السلوكيات الفردية وعمليات الإدراك. يعود الفضل في تطور هذا العلم الذي يعتبر حديثا نسبيا إلى البروفيسور فرانز جوزيف غال، والذي أثبت من خلال عمليات تشريح للدماغ، بأن الشخصية تتأثر تأثر كبيراً بتكوين الدماغ.
- 11- الدكتور محمد أبو شعيرة والدكتور نادر أحمد غباري، صعوبات التعلم بين النظرية والتطبيق، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2015، ص 36.
- نفس المرجع، ص 36.
- 13- تقترح هذه النظرية فكرة أن يرتبط التعلم بالأنشطة البدنية الحركية. وقد عمل البروفيسور **هاوارد غاردنر** على شرحها في كتابه المعنون " **Frames of Mind : the Theory of Multiple Intelligences**
- 14- الدكتور رشيد شخفي، عوامل وعوائق التحصيل الدراسي، مجلة الباحث العدد 10، ديسمبر/ كانون الأول 2014، ص 119.
- 15- نفس المرجع، ص 120.
- 16- تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين، ص 33.
- 17- المذكرة الوزراية عدد 22-301 الصادرة في 19 يونيو 2022 في شأن إعداد الخريطة التربوية المعدلة برسم السنة الدراسية 2023-2024، ص 1.
- 18- أحمد إبراهيم قنديل، المناهج الدراسية الواقع والمستقبل، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 14.
- نفس المرجع، ص 31.
- 20- عمر أكراسي، التقويم التربوي، نحو الضبط المفاهيمي والفعالية الوظيفية، مجلة البيداغوجي، العدد 5، أبريل 2019، ص 41.
- 21- نفس المرجع، ص 41.
- 22- نفس المرجع، ص 45.
- 23- سعيد إسماعيل علي، فلسفات تربوية معاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 198، ص 101-102.
- 24- نفس المرجع، ص 106.
- 25- نفس المرجع ص 107.